

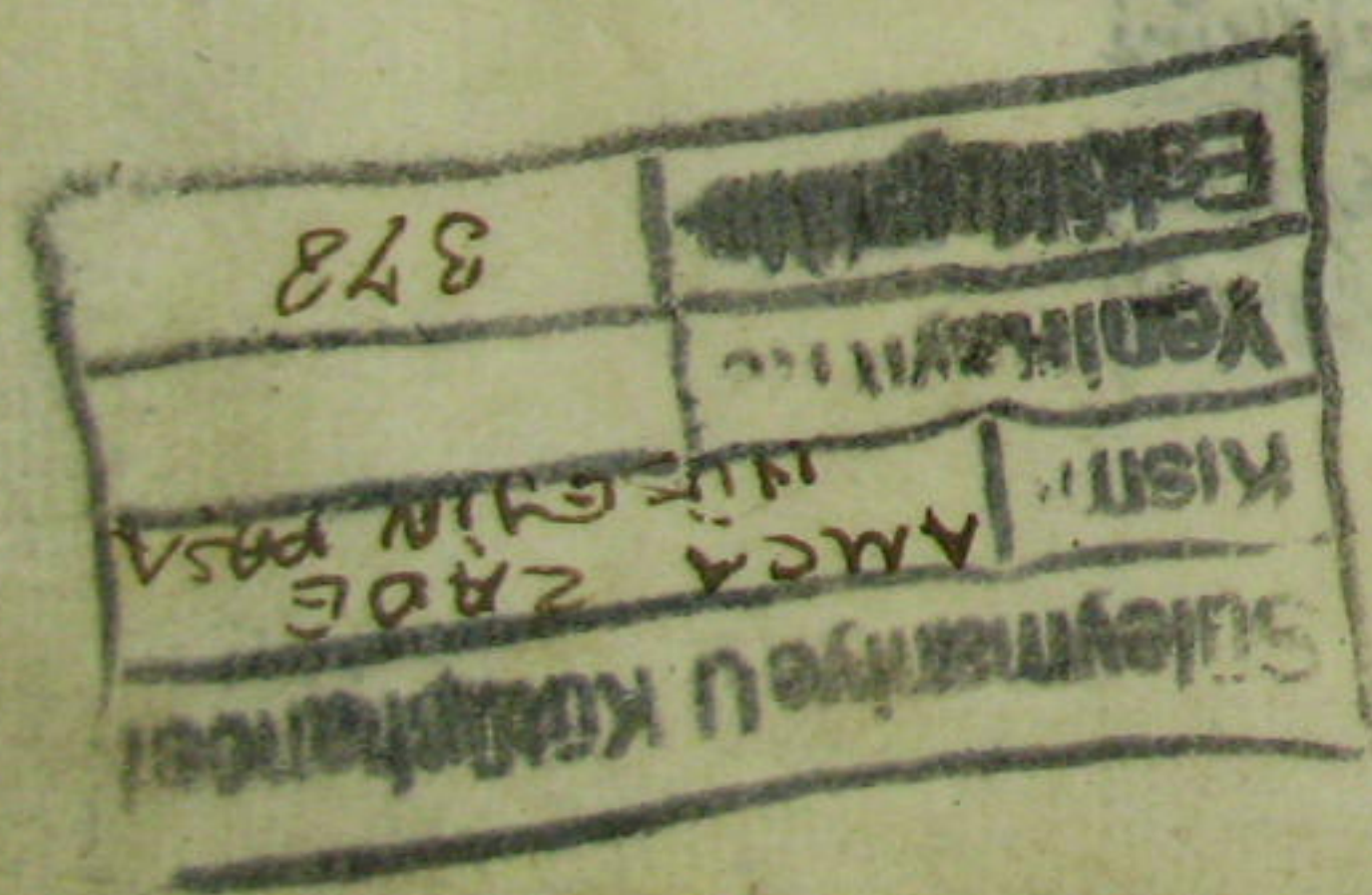
في نوحه العبد المذنب
عنه

1 سر عليايات الاملا

في فضل الدنيا -
عن وجوه عوارضات الدنيا



٧٧٧



بسم الله الرحمن الرحيم
المحمد بن شرف الافسان بجلعة الفصاحة والبيان وتوجه تباين البلاغة في بيان
عويصات احكامه باحسن البيان والصلاة والسلام على منتهى الصلوة
باشرف الاديان ورسوله المجتبي من سره البطي ومنه بجامع بني عدنان وعلى اله
واصحابه بدور الهدى ونموس العرفان وعلى من سيع ازهم بالبر والاحسان على اله
الابان ما وقب ليل وغسق والاح نخم وحقوق **وبعد** فانه الرسالة المشتملة
بصات الافكار في اختبار اول الابصار للمولى الفاضل الماهر في العلم بالطن والظاهر
شمس الدين الفارسي عليه رحمة الملك الباري لما كانت مشهورة بين الكبار
والصغار بغاية العجاز والاختصار بحيث انه الطالبين لفهم معانيها لا غلاف
لا يكادونه بفهمون حديثا وللتعقيد لا يمزونه في الصريح غيبا افترجوا
الى غاية الاقتراح انه اشرح لهم شرحا بذل عن وجبة الالفاظ صعبا وكثف
عن وجوه المعاني تعابها فاستجبت اقراهم واجبت اسعافهم وتسمية بكتف
الاسرار عن وجوه عويصات الافكار والمزجونة الناطق في بعض الرضا
والانصاف انه يشرفوا بالتبني على مواقع الخطا ومضاهي الاعتاف فانه
بالقصور والعجز معروف وبالنقص والضعف موصوف وما انا اشرع
بالمقصود بعونه الله الملك المعبود بسم الله الرحمن الرحيم انه مستخدم سواكن
الكوامن والبوادي الكوامن جمع الكامنة وهي الحاضرة اعني المدن والقرى والبادية
جمع البادية وهي خلاف الحاضرة يقال فلان من اهل الحاضرة فلان من اهل البادية
والمستخدم على صيغة المفعول كناية عن المحر والثناء من جملة حال من الكوامن
والبوادي اي حال كونها من مواضع جولة لا درك ذي القوام وذو القوام
الدرك بمعنى الادراك والقوام جمع قادمة وهي ريش الطائر في مقدم
جناحه وفي القوامس القوامس القوامس كجباري اربع وعشرون ريش
في مقدم الجناح الواحدة قادمة والعوادي جمع عادية وهي عوابع الدهر وهو
كذا في الجوهرى وتشبيه الدرك في النفس بالطائر السريع الطائر في سرعة
انتقال ادراك بعض السواكن المزبورة الى المعاني الدقيقة والتشبيه بالطائر

البطي

البطي الطائر في بطي انتقال ادراك بعض السواكن الى المعاني الجلية استعارة
بالكنية واثبات المجاز له فيها استعارة تجنيدية وذكر القوام في الاول والعودي
في الثاني ترشيح واسناد المستخدم الى الكوامن والبوادي من قبل اسناد قوله
تعالى واسئل القرية لمفصح من خبر ان والمراد من المفصح هو انه تعالى انما يخص
بالذكر من بين صفاته العتي قصد البراعة الاستمالة ولم يذكر الموصوف
مع ان المناسب بما هو دأبهم ان يذكر بذكره بنينها على قوة الاختصاص في انه
قال لا يذمب فيه الواهم الى موصوف غيره ذري وهو جمع ذرورة وهي
في الاصل اعلى السنام قصوى مراقبه بالكن والكلال القصوى تانيث
الاقصى يقال فلان بالمكان الاقصى والتانية القصوى والقصوى بالقسم
فيها الغاية البعيدة والمراد في جمع المراقبة وهي الدرجة ولكن عجم في السن
وتن يقال رجل الكن بين الكن والكلال عطف نفسى له اي اعلى شتى
درجات ذلك الرجل بالكن والكلال والحاصل ان الفصح وان
رغم في اعلى منتهى درجات الفصاحة والبلاغة فانه موصوف
بالقي والقصور في احصاء مناهج جلال النوال فضلا عن عداو
دقها فانها غير متناهية كما قال سبحانه وتعالى وان تعدوا نعمة الله
لا تحصوها ثم وصف كثرتها بقوله التي ما عطلت عنها اي ما كانت
خالية عن النوال كما يقال لمح المح اذا ابصره بنظر خفيف والاسم
المح لمح البرق والشمح لمح اي لمع من شوارق شقص التنسيم بيان للشمح
الشقص بالكسر السهم والنصيب والتنسيم من قسم في الامر تنجما ابتداء
كذا في القاموس اي من شوارق سهم الابتداء اي ابتداء النوال واصنافه
الشوارق الى شقص التنسيم يدل على انه شبه الشقص المذكور في النفس
بالشمس بالاستعارة المكنية في ان كلا منهما مما يظهر ونشر على جميع الخلاب وذكر
قوله عن صواعده الى وزى النهاية ترشيح والجار في عن صواعده ما يتعلق بما
عطلت والضمير المحرور عبارة عن اللحن وما عطلت اي تباغت وبلة
فطرة سمحة الطرف بالرفع على انه صفة للوبلة والسمحة بمعنى السماحة

والطرف بالسكون بمعنى الاطراف اي لها سماحة الاطراف الارض
 من الترسيم بان السحرة من رسم الغيث الدار عفا ما وبقى اثره لا صفا
 بالارض في عري الغاية متعلق بما مطلت والعري بالظلم خلاف اللبس
 كناية عن غيوم الغاية اي ما فطرت فطرة من السماء في وقت من الاو
 قات الا وهي الغاية الكثيرة للخلق والحاصل انه علم الخلق قاصر
 عن الاحاطة بما دى نعم الله تعالى فضلا عن غاياتها وما يدل على انه
 عقول الخلق قاصرة عن انعام نعم الله تعالى ان كل جزء من اجزاء
 هذا البدن الان في لو ظهر فيه اذ في خلق بعض العر على الان في تمنى
 انه ينفق كل الدنيا حتى يزول عنه ذلك الخلل ثم انه سبحانه يدبر
 احوال بدنه الان في على الوجه الاكمل الاصلح مع ان الان في لا علم له
 بوجود ذلك الجزء ولا بكيفية مصالحه ولا يدفع مفسده فليكن هذا التنازل
 حاضرا في ذمك ثم نأمل جميع ما خلق الله تعالى في هذا العالم من المعاد
 والنبات والحيوان وجعلها مهابة لا تتفاد عنها حتى تعلم انه عقول
 الخلق يعني في معرفة حكمه الرحمن في خلق الان في فضلا عن سائر
 وجوه الفضل والاحسان ثم النحن اي الترحم يقال نحن عليه رحم وهو
 كناية عن الصلوة على النبي ثم من له ذلك اي من اختص له ذلك
 النحن وهو الله سبحانه وتعالى والاستعداد بالرفع عطف على النحن
 بذلك اي بذلك النحن من سواكن حصا بر قدسه سبحانه لا يستعداد
 عبارة عن الملائكة المقربين لان النحن في جميع الاحياء صار كالغفلام
 واستجلاء عطف على النحن ايضا والضمير راجع اليه فمن يستوجب اي
 النحن والمراومهم المؤمنين لمن سبق الكل اي كل الانبياء وهو
 النبي المختار صلى الله عليه وسلم حيث لم يترك محل سبق لسابق ولا
 محل قرب لمن يريد التقرب الى الجنة المتعالي والحاصل انه
 وصل الى مرتبة لم يكن للانبياء والرسول والملائكة المقربين ان
 يصلوا اليها وفيه اشارة الى قوله ثم كنت نبيا وادم بين الماء

والطين ولحق الكل على صبغة الماضي حيث لا شيء بعدهم وعلى حوارية حياي
 الرجل صفة وخلصة من الجور وهو البياض الخالص والمراد منهم النار
 والاصحاب رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ما طلع نجم ما بمعنى المدة
 يعني صلا الله عليه وعلى آله مدة طلوع النجم وغسق اي ومدة غروب
 صنوا بالشمس وغسق الليل انصباب ظلامه **وبعد** فممنه مسائل
 مسماة بعو بصات الافكار في اختيار اولي الابصار جعلتها اي منه
 المسائل طبق نواصر روح وهي العناصر الاربعة كانت الشارح ان
 هذه المسائل من حيث تركيبها من القنونة الاربعة وهي الكلام والفرايض
 والفقه واواب البحث نسخة وجود الان في التي تركيب من العناصر الاربعة
 صوبت على صبغة المجهول اي وجه ذلك الطبق الى محض عدد الكون
 وهو اربعة ايضا وهي الاجتماع والافراق والحركة والسكون كل واحدة
 منها منصوب على انه يدل من الضمير المفعول في جعلتها اي جعلت
 كل واحدة من تلك المسائل شاغلا على عددا في مقدار عود رتبة العروج
 وهو القرب لانه العروج وهو العزق الياس شبه به الفرج كما شبه به
 سبحانه وتعالى في قوله حتى عاد كالعرجون القديم لكن هذا التشبيه انما كان
 في عين الناظر لانه القرب في الحقيقة عظيم بنفسه الان في عين الناظر فوق
 الى مكان عليه اي الى منزل كان عليه فيستوجب الجميع اي جميع المسائل
 في الاشغال عا ما منها **قال** السيد الشريف رحمه الله او ابل حاشية شرع المطالع
 حمدته تعالى على نعمة العانة والخاصة بربط به العتيد وبسجلب المريد
اقول اقترن شطراه وبما قوله بربط به العتيد وبسجلب به المريد باداة
 وهي ان الناصبة المقدره مصدرة بما اي بالذي يعتمد البشوت
 وهو اللام الحارة التي بمعنى كي كفوء وهو منصوب على انه مفعول
 لقوله اقترن اي اقترن بالمدكور لاجل المماثلة لما اي لنص يحتمل فحواه
 اي مفهوم ذلك النص خلاف منطوقه وهو قوله تعالى لئن شكرتم
 لازيدنكم ولئن كفرتم ان عذابا لشديد والمراد بالمنطوق المعنى الذي

في كسبية الغنى في الدنيا والآخرة كالنسخ في الدنيا والآخرة

فلهذا بشرط كذا وكذا في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة

بنم من ظاهر الجملة وبالمفهوم ما يلزمها ولا ريب ان منظوق هذه الآية وهو
 الوعد بالزيادة على تقدير الشكر والوعيد بالعذاب على تقدير الكفر في
 المفهومها في الافادة الثانية حيث اذا حصل السبب هنا وهو المحصول
 المتبب ايضا اعني الارتباط المذكور والاستحلاب المزبور والآفل كما
 في الآية الكريمة لكن هذه الافادة انما يكون على التعاكس وهو المراد بقوله
 بمقابلة الشكر الفعول والكفران المحي على معنى انه من اشتغل شكر نعم الله
 تعالى زاده الله من نعمه وهو الفعل من الله تعالى وانه من اشتغل بمقابلة
 النعم فانه يوجب العذاب الشديد وحصول الافات في الدنيا والآخرة
 لكن هنا قابل الكفران بالحج على عكس ما في الآية المزبورة ودلالة عطف
 على كفو اي واقرنه شطراه باداة مذكورة ايضا للدلالة بالاول اي بادل
 الشطين وهو قوله يرتبط به العبد على التخييل بالنعم الحاضرة في الخلية
 عن كفران النعم ههنا انما يكون بالحج وصحبة بالنصب عطف على ما تقدم
 اي واقرنه بالمذكور ايضا للصحة ببيان اشفا والاختلاف الاختلاف
 بالكسر مصدر والاسم من الخلف بالضم وهو في المستقبل كالكذب
 في الماضي بما ينصب شقصة اي شقص كل واحد من الشطين والباء
 متعلق ببيان والموصول عبارة عن ان الناصبة المقطرة مستر
 المرفوع وهو قوله يرتبط ويستحب ولا يذهب عليك ان العود
 عن الرفع الى النصب للنصب على انتفاء احتمال الكذب في المستقبل
 بحيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فليس مل والاى وان لم يقرنه
 شطراه بالاداة المذكورة ولم يكن المحمدا لارتباط العبد وغيره فاسلب
 وهو عدم المحمدين لا يكون الحجاب عقوبة على الاطلاق بل اذا كفر نعمته
 عمدا فلا يتعلق الشيطان في من الاصل وهو قوله تعالى ولعن كفرتم الى
 بالاول اي بالشر الاول من الفرع وهو قوله يرتبط به العبد ودونه
 خط القصد وهذا يضرب للادراك في الخط ان تمريرك على الفة
 من اعلا الى اسفلها حتى ينشئ شوكها ولكن لو ساغ ادعاء الجزم

حسم لاسيما من كلامه في قوله

بها اي بالعقوبة على الاطلاق في صورة عدم جواز انتصاب العبد فيه وهم
 الصورة المجردة عن الاداة المذكورة في الشطر الاول بان قال جملة نعم
 حمد ايرتبط به العبد لتمام الكلام في التعلق المزبور وحصل المرام ولكن الامر ليس
 كذلك فليت مل قال السيد الشريف في اوابل حاشيته لشرح التجريد الفهم
 المجرد سيد الانبياء **اقول** التزم الفاضل الشريف عليه رحمة ربه اللطيف
 شمل ما بين به وهو قوله اكرم في قوله وعلى اكرم اجبا فانه كناية عن انفس
 بزيادة الكرم في الجملة حيث قال لم يرد به مقين بل ما يتناول متعدد
 اعني من النصف من محبوبه بزيادة الكرم في الجملة انتهى وهم الاول والحق
 على اسند اليه متعلق بقوله يكفي اي يكفي عن الشيء الذي يسند اليه الكرم اذا ظهر
 اي اذا تبين المكفي عنه باسم مظهر بانه قال وعلى آله واصحابه الذين هم اكرم
 اجبا ولم يحصر بان يرتبط كقوله رضي الله عنه ويدعي اختصاصا لا كونه
 اختصاصا اقوى بحيث لا يجوز الى ذكر الموصوف فانه مناسبت لخصيته
 في مذهبه من تفضيله على الكل بعد النبي ثم حذر اي احتراز عن
 اخصار بوجه عدم دلالة فيجاء بحيث لا ينبغي ان ينسب اليه في مذهبه وهو
 اختصاص الصلوة له دون اولاده ومذهبه ليس كذلك اذا لم يكن حقيقة
 الوالد يستحق الاولاد ايضا فيجب الحمل على المتقد وعلى ان فيما ذكر تخصيص
 الدعاء وهو غير مستحسن واعتبار الجامع في ذكر الاعم واردة الاخص
 بصرف الرجحان الى النبي المختار وبادراج المبتوع وهو قوله سيد انبياء
 تحت العموم كما قال المولى الاربب الشهرستاني بابن الخطيب لا يبعد ان
 يقال انه المناسب لمذهب المص في الامانة ونصيب في ذلك ووط
 مجتبه على بعض الائمة واولاده ونيفض على من سواهم انه لا يندرج المبتوع
 عليهم في الموصوف الذي تقرر في قوله وعلى اكرم اجبا وان هذا هو الذي
 بعثه الى ترك التصريح بذلك الموصوف قصد الى كتمه عن المحض في
 اول كتابه لكونه شيعيا عنده وان قصد الى بعثه الى ترك الموصوف
 في قوله اما بعد حمد واجب الوجود وقوله والصلوة على سيد انبياء ليس

اما بعد حمد واجب الوجود وعلى آله والصلوة
 على سيد انبياء وعلى اكرم اجبا من غير

لا بد من ان يكون
 في قوله وعلى اكرم
 اجبا من غير

فانه قلت الجزئي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشك كزيد وعرو
 وغيرهما وكل ما كان كذلك فهو كلي هذا خلف قلت المراد من الجزئي ان
 كان ما صدق لفظ الجزئي عليه من تخويز فلا نسلم الصغرى وان كان لفظ
 الجزئي فلا نسلم الخلف في النتيجة انتهى ثم لم يلزم نفى النفي في قوله لا
 يحتاج المورد وادوم انصاف البديهي بالعدم وهو فاسد فاجاب بقوله
 والاف وفي انصافه اي البديهي بعد كماله وفي انصاف الوجود
 وامثاله بالعدم وفي حاشية التجريد قد عرفت ان انصاف الوجود بالوجود
 وامثاله بالخارجي بطوان انصاف الوجود بالذماني جائز بل واقع واذا
 لم يتصف بالوجود الخارجي فلا بد وان يتصف بالعدم الخارجي لكن
 انصافه لا يكون من حيث انه وجود بل من حيثية اخرى على قياس انصاف
 بالوجود الذماني انتهى **قال** صاحب الوقاية في باب نجاح الرقيق والكافر
 طلقها رجعية اجازة يعني اذا تزوج عبد بغير اذن مولاه فقال له
 المولى طلقها رجعية فهو اجازة لانه الطلاق الرجعي لا يكون الا في صحيح
 فيضمن الاجازة وهذا قال المولى الفاضل **اقول** شديد وانا كونه اي
 بناء ثبوت الاجازة بهذا القول بزم صحة العقد الرجعية بالنصب
 على انه مفعول المصدر وهو اللزوم والباء فيه متعلق بشيد واو الحال
 انه حبان انظر فيه اي في القول المذكور مودة على صيغة الفاعل منصوب
 على انه مفعول الاول لحبان اي مورد هذا القول وهو المولى رفع فيه
 العقد وجملة رفع على صيغة الماضي منصوب المحل على انه مفعول الثاني
 لحبان او فاعله اي ثبوت الاجازة في اراد البائن وامثاله ايضا لان
 رفع العقد لما يكون بعد الوقوع وذلك بالاجازة ولكن ليس التمسك
 هنا اي في اثبات كونه القول المذكور اجازة الا بان الرجعة لا تعاقب
 العقد الجديد وايد بقولهم حتى عبروا عن زوج المطلقة بالطلاق الرجعي
 قبل الرجعة بالمعولة اي بالزوج لقوله تعالى وبعلتهن احق برؤيتهن فاذا
 كان كذلك فتخويز باي الرجعة بزيده اي العقد عن غير التوقف

في قوله لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشك كزيد وعرو وغيرهما وكل ما كان كذلك فهو كلي هذا خلف قلت المراد من الجزئي ان كان ما صدق لفظ الجزئي عليه من تخويز فلا نسلم الصغرى وان كان لفظ الجزئي فلا نسلم الخلف في النتيجة انتهى ثم لم يلزم نفى النفي في قوله لا يحتاج المورد وادوم انصاف البديهي بالعدم وهو فاسد فاجاب بقوله والاف وفي انصافه اي البديهي بعد كماله وفي انصاف الوجود وامثاله بالعدم وفي حاشية التجريد قد عرفت ان انصاف الوجود بالوجود وامثاله بالخارجي بطوان انصاف الوجود بالذماني جائز بل واقع واذا لم يتصف بالوجود الخارجي فلا بد وان يتصف بالعدم الخارجي لكن انصافه لا يكون من حيث انه وجود بل من حيثية اخرى على قياس انصاف بالوجود الذماني انتهى

يعني ان كان المراد لفظ الجزئي في قوله لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشك كزيد وعرو وغيرهما وكل ما كان كذلك فهو كلي هذا خلف قلت المراد من الجزئي ان كان ما صدق لفظ الجزئي عليه من تخويز فلا نسلم الصغرى وان كان لفظ الجزئي فلا نسلم الخلف في النتيجة انتهى ثم لم يلزم نفى النفي في قوله لا يحتاج المورد وادوم انصاف البديهي بالعدم وهو فاسد فاجاب بقوله والاف وفي انصافه اي البديهي بعد كماله وفي انصاف الوجود وامثاله بالعدم وفي حاشية التجريد قد عرفت ان انصاف الوجود بالوجود وامثاله بالخارجي بطوان انصاف الوجود بالذماني جائز بل واقع واذا لم يتصف بالوجود الخارجي فلا بد وان يتصف بالعدم الخارجي لكن انصافه لا يكون من حيث انه وجود بل من حيثية اخرى على قياس انصاف بالوجود الذماني انتهى

على الاجازة صريحا بما طرأ العمري مع ازالة الزنا والبالا وفيه للمصاحبة
 لو وقع الوقاع من العبد بعد هذا القول يعني انه وقاعه في هذا الصورة
 لما كان زنا لما روى عن النبي ايمان عبد تزوج بدون اذن مولاه فهو
 عاهر صار متوقفا على اجازة مولاه فاذا اجاز الرجعة هنا زال عن حيز
 التوقف فصار وقاعه بعد هذا القول مباحا وقبل في دفع السؤال المذكور
 ان المنيب في قوله طلقها او فارها الرد والمنازكة لان رد هذا العقد متنازع
 يسمى طلاقا ومعارفة وهو اليق بحال العبد المتمرد وهو اذن لانه دفع الطلاق
 رفع والدفع اسهل من الرفع انتهى **قال** صاحب الوقاية في تعريف
 البيع بيع عقد بايجاب وقبول اذا كان بلفظي ماض **اقول** دل على اي
 بلفظي ماض عليه اي على البيع وان لم يوضع لفظي لفظ الماضي له
 اي للبيع لان البيع انش وتصرف والواضع لم يضع له لفظا خاصا
 ولكن استعمل اللفظ الذي وضع للاخبار عن الماضي هنا لانه بين
 الانش والاخبار لان الانش تحقيق الشيء والاخبار يستدعي
 الخبر به سابقا ليصح الكلام فصار الوجود حقيقا لم يقتضي الحكم بوجه
 ما اي دون لفظ تالك ذلك المفظ مع لفظ آخر ايد منه اي في الماضي
 وهو اللفظ المستقبل الذي زيد على الماضي بحرف المضارع نحو ان يقول
 المبيع ابيعك هذا العبد بكذا فيقول المشتري استره فانه لا يدل على
 البيع للتحويل الى مشكوك وهو مستقبل لمصادفة اعدة لا الشجر والى نقصا
 هذا اي المذكور الى هنا ما قالوا في هذا المحل ثم لما توجه السؤال فيما اخاله
 المص ايضا بان يقال انه لفظي الماضي ليس بجدير للتخدير لانه يحتاج فيه
 الى تحريف معنى الماضي الى الان فاجاب بقوله وتحريف الخبر اي
 تحريف التعريف الذي اختاره المصون انه كان لا يخلو عن مساجنة لا
 كنه ازيد قبولاً للطباع السليمة فما اي في التعريف الذي امتنع منه اي
 اعرض عنه وهو تعريف صاحب الاجناس حيث قال البيع بيع عقد
 بلفظ المستقبل اذا اريد به الحال فيه اي في البيع للمخدير اي للغير

متعلق باز يد سبق الزمان اي سبب سبق الزمان الماضي المقيد بالتغير
الى الان قوله سبق متعلق باز يد وبالتغير بالمقيد يعني ان الماضي في
التعريف المختار لما كان موجودا في الزمان ابق كان مباحية
للتغير الى الان از يد من تغير المستقبل الى الآن لا شئ الا في الوجود
ومنه اي وفي التعريف الذي امتنع منه تقييد احد المدلولين اي احد مدلول
المستقبل وبما الحال والاستقبال بالثبات اي بالقطع وهو اي والحال
ان ذلك المدلول يعني الحال او الاستقبال ضد اي ضد الثبات
فما لم يعتبر في معناه اي السبع قوله تقييد مبتدأ وبالثبات متعلق به
وما لم يعتبر فيه فلم يكن تغييرا كغيره اي فاذا كان الحال على هذا
المنوال لم يكن تغييرا للمستقبل الى الآن كتغير الماضي اليه ثم قال اعتراضا على
ما قلوا في هذا الحق بطريق الاضراب بقوله بل السبب فيه اي في كون
الاجاب والقبول بلفظي ماض وليلا على السبع دون لفظ المستقبل
هو اي السبب انه اي ان لودل اي الاجاب والقبول بالمتدر
وهو المستقبل على السبع لا فني الى المنازعة فيما اذا كانت في صورة
تنازع العاقلين بالبتة والعدة بانه قال احدهما اردت البتة والاخر
العدة واما هنا اي فيما نحن فيه وهو الاجاب والقبول بلفظي ماض في
ورد وتصور التنازع فيما بين اراده الماضي والآخرة لكن فاسأل اي طلب
العقد من العاقلين العاقلين معيق صارف عن زمان الماضي الى الآن
هذا ما لا ح له في هذا الباب وانه اعلم بالصواب **قال** صاحب الوقاية
في تعريف الصلح هو عقد يرفع النزاع **اقول** من كان لاخر عليه ما اي
شئ لا يجزم منه قضاء اي لا يخلص عنه فائغا الا بمثلته اي باداء مثله واحا
اي والحال ان المطلوب في هذه الصورة لو احال الطالب على من
اي على رجل له اي للمجمل عليه اي على ذلك الرجل وهو الحال عليه
وينحما هو عليه **المجمل** اي كالدائن الذي وجب على المجمل اي الطالب
بما شرطه اباا متعلق بقوله واحاله والمراد بالشرط رضا من رضاه

شرط فيها وهو رضا المختار اي الدائن والمحال عليه اي الذي قبل الجواز المختار
عند البعض في جواز ما اي الحوالة صورة المسئلة مثلا قال المطلوب لا خلاف
الطالب عليك باللفظ على التي له على ان يقرها من المال الذي له عليك
فقبل المختار عليه تختم المطالبة وتدخل الحوالة في تعريف الصلح مع انها ثبت
من افراد المعرف فلا يكون تعريف الصلح مانعا ومن شرط المنع كالمجمل وهذا
قال فليكن حجة يعني اذا صدق التعريف عليها فليكن يفتح منع التعريف
ودخل اذا غير المعرف مع وجوبه اي المنع ثم اجاب عن هذا النقص بقوله
والجاء اي المخلص عن هذا الاشكال هو ان هذا الفقه اي نفس الاحالة هي ان
برافع للمواخذة بنوي الحق اي بسبب هلاك المال على المختار عليه لرفعها
انما يعتبر عند عدم الهلاك وهو غير مقطوع به حتى استوفى حقه في المختار عليه
ثم بين النوي بوجهين الاول بقوله بالبحر النام الكلي الدائم الملائم
للمتضمن التسليم والمراد به المختار عليه وبالبحر النام الكلي الى اخره ان يمتد
مفت لم يردع مالا عينا ولا دين على رجل ولا كفيلا بالمال المختار به والثاني
بقوله ويجلظ اي المختار عليه جاحدا الحوالة عند فقدان مظهر الاصل وهو
البينة يعني اذا جحد المختار عليه الحوالة وحلف ولم يكن للمجمل ولا المختار له
بينة على الحوالة يعود الدين الى ذمة المجمل هذا قول ابي حنيفة ربه وعلى
قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله هلاك المال يكون بهذين الطريقين نفيل
القاضي المختار عليه كذا في الحاشية وانه اعلم بالصواب **قال المعود الروي**
في اوائل كتابه ولواروف المصنف الشافعية تعالى بالصلوة على النبي ثم
وعلى آله عليهم التحية والسلام كما هو دأب المصنفين كان اوله **اقول**
ارواف المذكور اي ارواف الشافعية تعالى بالذي تقدم وهو الصلوة على
النبي ثم وعلى آله عليه ما اي على النبي الذي عبر الشافعية به وهو قوله بالصلوة
على النبي ثم وعلى آله عليهم التحية والسلام فانه بعيد شرعا فيجب عقلا لا في خبرهم
انه كان رجعا الى الله تعالى فبذلك يثبت الى النبي ثم وآله يلزم التسوية بين الاول
والنبي ثم في الصلوة وانه كان رجعا الى الله تعالى فبذلك يلزم الاستقلال بها

والكل غير جدي عقلاً وشرعاً كما بين في موضعه والى هذا اشار بقوله تعالى ونخصم
 ثم على فتحهم على طريق اللغز والنشر بقوله لانهم اقدم الفرق في صورة التقييم
 وناجل بالاتباع اى ولا نفهم جعل يكون بالاتباع اصلاً في رصورة
 التخصيص واما قوله ثم التزم صل على ال اى او في فهو من خصايص النبي ام
 ولا يسع مثله من الغيرة كذا في النهاية وتخصيص حكم معين هذا عطف على قوله
 بالذي تقدم تقديره اى واراد ان التنازل بتخصيص حكم معين وهو كونه قوله
 عليهم النجاة والسلام غير صحيح الصلوة فانه وان سرج به التعقيب لكن يلزم
 التزام ما يؤم خلاف الاصل الربى وهو الصلوة على النبي ام خصوصاً
 ثم على الله تعالى هذا ما لاح له في هذا المقام بعونه الملك العلام **قال** صاحب
 البقايا في مواضع الارث احد الرق واذا كان اونا فصار **اقول** علقوه اى
 الارث الى ما يستدعيه اى الى شئ يستدعي الارث بحيث يكون استدعاءه
 كونه لزم وبنى اى استدعاء لزم ولا اختياراً بل هو الموجب العلمى بان الما
 اى من الموجب المعهود في علم الفرائض وهو احدى المعاني الثلاثة الترتيب
 وهو القرابة والسبب وهو الزوجية والولاء مطلقاً فانه هذه المعاني توجب
 الارث من قبل الشرع من غير قبول دونه اى منى وزاع الرق سواء كان وذاً
 اونا قصداً فانه مانع عن الارث كما بين في موضعه بانه يتعلق بعلقوه والباء
 للبيته اى انما علقوا الارث الى ما ذكر بسبب انه اى الارث لولاه اى
 لولا يكون كذلك اى مستند الى الموجب العلمى لا يقتضى الى طوع الزام الار
 نضاء اى الى اختيار الزام قبول الملك من غير موجب شرعى في صورة
 اختواء التملك لمنعوت شايبة رسم الخسران الكلى الام في منعوت يتعلق
 بالتملك واراد به الوارث وبالمنعوت الرقيق الذى انتقل اليه بالوارثة
 وبشايبة رسم الخسران الكلى الرق فانه يوجب الخسران عن التملك
 والتملك كما لا يخفى ثم بين متعلق الاختواء بقوله لفصله ما يجوز
 اى ذلك الشئ على صبغة الفاعل من التجوز لانه الجواز اخراجه منصف
 على انه مفعول يجوز والضمير يرجع الى المنعوت عن المخط من النصف

في قوله تعالى
 وعلقوا الارث
 الى ما يستدعيه

بدرى اى عن الثلث وانما فسرنا به لانه المخط من النصف بدرى لا يكون
 الاثنتا والموصول في ما يجوز عبارة عن الوصية بشئ من رتبة ذلك المنعوت
 بنصف او ثلث او خذ ذلك لان ما يجوز اخراج المنعوت المزبور عن الثلث
 ليس الا بهذا وفي المحيط ولو اوصى بغيره بشئ من رتبة بنصف او ثلث
 وخذ ذلك عتق المستحق من رتبة ويسعى في الفضل على قول اى جنته
 سواء كان الفضل على المستحق يخرج من ثلث ماله او لا يخرج وعندهما
 بعق الكل من غير سعاية انتهى في الاقل طرف لا يجوز اى يجوز ذلك الشئ
 اخراجه عن الثلث اذا كان قيمة الرقيق اقل من الثلث لانه العبد في هذه الصورة
 عتق وسعى في بقية قيمته كما تم تفصيله وحاصل الكلام الى هناك لولا
 علقوا الارث الى الموجب الشرعى لزم اختيار الزام المورث بقول
 لمن يرث ملكه ثم اراد ان يبين سبب خروج الرقيق المزبور عن الثلث
 فقال بعلقة من تولد عليه والعلقة بالضم كل ما ينسلخ به من العيش
 واضافها الى من تولد من قبل اضافة المصدر الى فاعله والباء متعلق
 بجوز اى يجوز ذلك الشئ اخراج المنعوت عن الثلث بسبب العلقه و
 باستحقاق الرقيق انتماء الحجة وبهى الولاء كما قال ام الولاء لجمه بجمه
 الغيب لا يباع ولا يوهب ولا يورث وقوله باستحقاق بدل من قوله
 بعلقة وعلقة الولد وذلك بالاستيلاء عليه اى على الرقيق بالمرأة اى
 بالحيثه والابناء المذكور اى الاخراج عن الثلث في بعض الشقق المنعوت من
 المنعوت المزبور الذى هو الموصوف المذكور اعنى المكاتب المنعوت اى
 المكتوب بانضمام النجيم في فعله اى فعل الموصوف المذكور اعنى المكاتب
 والفعل اداء البذل المراد منه الاخذ صفة لفعله يعنى في فعله الذى يكون
 مراداً منه الاخذ بان قال جعلت عليك الفانودتها الى نحو ما اول نجم كذا
 فاذا ادبها فانت حروان عجنت فانت رقيق اولادك المذكور
 فيما كذبتم اى فيما اذا كانه على كذب مطلقاً بان قال كذبك
 على مائة دينار فقال قبلت لانه تعليل لقوله لا يباع اى لانه المكاتب

اى بعض النعم

في اثنين الصور بين الاستحقاق والوفاء وهو اداء البدل فلا يرد في القهر الى
المقهورية الى استحقاق الابد ولا هذا قال صاحب الهداية واذا مات
مولي المكاتب لم ينفسح الكتابة كبدل يورث الى ابطال حق المكاتب اذا الكتابة
سبب الحرية وسبب حق المراجعة وقيل له اذ المال الى ورثة المولى على نحو
لانه استحق الحرية على هذا الوجه والسبب انفسد كذلك فيبقى بهذه الصفة
ولا يتغير الا ان الورثة يحلفونه في الاستيفاء انتهى وانه اعلم بالصواب
اقول قوله ما تقرر عند العقلاء ابتداء جزءه فيما سبانه وهو قوله منقوض وقوله
من ان مال السبع اصفا المقتل لم الجدال بانه لما تقرر والمقتل بفتح اللام هو
المولى من جانب من له الادب في باب التقليد والجارية لحم متعلق بالمقتل اي
من الشيء الذي لا يجوز التفات القاضي المولى لقطع الخصومة اليه اي الى ذلك
الشيء فمن حال من الموصول الذي وهو عبارة عن الدعوى اي حال كون
ذلك الدعوى صادرة عن رجل تثبت بذيل خلاف الاصل الظاهر كما
سبانه في المثال من البراءة بانه للخلاف المزبور اي من براءة
ذمة من الدين مع اعترافه اول وذلك اي عدم جواز الاصفا اليه لعدم
جواز التعليق وهو التثبت بذيل خلاف الاصل الظاهر لعدم التوثيق
بين سابقة ولا حقة والمراد من الباق هو الاصل الظاهر ومنه اللاحق
خلافا فصار بينهما تناقض لم ينفقت اليه شرعا بقلب اي ذلك الشيء
الذي لا يجوز الاصفا اليه اليه عكسه وضده وهو جواز الاصفا اليه وجلة
ينقلب جواز ذلك الانقلاب عندما ينزل في قديمه اي عند زوال
قوله القديم وهو الاصل الظاهر عن خير الصدق والاعتدال اي الاعتبار
بالحقوق البشوت في مجوده اي فيما انكره كما في صورة ادعاء الانيار
على شخص بالا حلة بانه قال احلت هذا الشخص على فلاخ بالالف
التي له عليه فانه ولا يخفى ان هذا اقرار بالدين للمحال له لانه الحوالة
نقل الدين من ذمة الى ذمة ثم انه لو تثبت بذيل خلاف هذا بان
قال لك على شيء وانما احلتك بقبض المال منه بطريق الوكالة لصارت

وهو انما كان لا بد من الحرف في التفسير

قضا في ابراء ذمة من الدين وهو المراد بقوله مغلقة على صيغة الفاعل حال
عن فاعل الفعل المضمر وهو قال على عدم استخلاص الفايض وهو المحال
بمولا اي عن سوال لكن هذا التعليق انما كان بعد رد ما اي الحوالة
رايت اي بالكلية بانه قال انما احلتك لتقبضه لي بطريق الوكالة
لا بطريق الحوالة وطالبه بدفع المنقوض اليه وقال الفايض بل كان له
عليك الف فاحلتني بها عليه والحاصل انه ظاهر هذا التناقض فانه
كان يقضي عدم الاصفا اليه لكنه بحسب الشرح يقضي ان يكون القول
قول المحيل لان الفايض يدعى عليه وينا وهو ينكر ونقطة الحوالة
مستعجلة في الوكالة فيكون القول قوله مع يمينه ثم هذا اي ما تقرر عند
الفقهاء من ان مال السبع الى اخره منقوض بنفي الالتي والى الرد تحت التفسير
عليه اي على الرد صورة المسئلة ما ذكره صاحب الفينة في اخر باب
الوكالة المديون اذا وقع المال لاخره منقوض يقضي عنه وبه ليس له
ياخذ منه انتهى ثم نظم ابن وهبان في منظومته بان قال ولو دفع المديون
مالا لاخره ليقضي عنه الدين قاله وينكر انتهى وقال في شرحه وفي هذا
الاطلاق نظروا ينبغي ان يفيد ذلك بان يعلم الطالب بالدفع لما في
اعادة المال اليه من الغرر بالطالب واستدل بما في الظهيرة في مسئلة
الغزل عن الوكالة في المطلوب اذا كانت بالناس الطالب
لا يصح عزله حال غيبة الطالب وصح عزله حال حضرته رضي الطالب
ام سخط وما ذاك الا لما فيه من الغرر والضرب بالطالب انتهى اليه
اشار المص بقوله بما يفيد ظهور المطل المستنع للفعل وهو نصب
والضبط وهو المجلس لان ظهور المطل انما يكون عند علم الطالب
بالدفع وقال ابن السحنة في شرح الوهبانية والذي يظهر له انه
على الاطلاق لان الدافع ساء في نقض ما تم من جهته محالود دفعه لمن
ادعى انه وكيل رب الدين في القبض وكذبه في الدعوى اما لو دفع
المديون الدين الى رب الدين له مطالبة هذا واخذ منه او مثله

308 2 2018
A 107 1010104
82

او قمتنه ان كان بالكافيت او قمتنه فاما انتهى اقول ومنه هذا علم انه قول
 الفقهاء انه ان مال لا يسع الاخره ليس على اطلاقه بل اذا لم يكن المانع
 فيه كما في صورة ادعاء الابطار على شخص بالا حاله واما اذا كان فيه
 مانعا فلا ينقلب الى عكسه وضده وان زال فديمه عن غير الصدق والا
 عند ادعائها اذا دفع المديون الدين لمن ادعى انه وكيل رب الدين
 الى اخره فانه الدافع فيه ليس له ان يستر والمدفوع حتى يحضر الغائب
 لانه المودى صار حقا للغائب احتمالا فصار كما اذا دفعه الى فضولي
 على رجاء الاجازة لم يملك الاسترداد لاحتمال الاجازة ولانه من باشر
 التصرف لغرض ليس له ان ينقضه ما لم يقع اليأس عنه غرضه واسه
 اعلم بالصواب **فصل**



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	RUCA ZADE Hüseyin Paşa
Yeni sayı	
Eski sayı	378